

## صندوق النقد الدولي

### آفاق الاقتصاد الإقليمي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

#### عدد أكتوبر ٢٠١٠

### أضواء على أهم الأحداث

مع مواصلة الاقتصاد العالمي مسيرة التعافي، تحسنت الاحتمالات المتوقعة لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى<sup>١</sup>. فمن المتوقع لكل بلد في المنطقة تقريباً أن يحقق نمواً أسرع في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠٠٩. ونظراً لهذا التحسن في النمو، يخطط معظم بلدان المنطقة للخروج من مرحلة التثبيط المالي الاستثنائي بحلول عام ٢٠١١، مع الاحتفاظ لبعض الوقت بموقف السياسة النقدية التيسيري. غير أن بعض البلدان قد تحتاج إلى تشديد السياسات الاقتصادية الكلية في وقت أبكر من البلدان الأخرى، نظراً لظهور بوادر للضغوط التضخمية أو لعدم توافر حيز مالي كافٍ.

ومع تعافي المنطقة من "الركود الكبير"، ينبغي أن يكون اهتمام السياسات مركزاً على تقوية القطاعات المصرفية ومعالجة التحديات متوسطة الأجل. وفي البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP)، تنصدر جدول الأعمال ضرورة بذل جهود إضافية لتطوير القطاع المالي وتنويع النشاط الاقتصادي. أما في بلدان MENAP المستوردة للنفط، فمن الضروري رفع معدلات النمو وإنشاء وظائف جديدة للسكان الذين تشهد أعدادهم زيادة مستمرة. وفي القوقاز وآسيا الوسطى (CCA)، تتمثل الأولوية في تسوية أوضاع القطاع المصرفي المتعثر، وكذلك تخفيض الدين الخارجي وعجز الحساب الجاري بالنسبة لبعض البلدان.

### بلدان MENAP المصدرة للنفط: مهياًة للتركيز على التحديات متوسطة الأجل

من المتوقع حدوث تحسن ملحوظ في أرصدة المالية العامة والأرصدة الخارجية في بلدان MENAP المصدرة للنفط، في استجابة لتصاعد أسعار النفط (من ٦٢ دولاراً للبرميل في ٢٠٠٩ إلى ٧٦ دولاراً في ٢٠١٠ و ٧٩ دولاراً في ٢٠١١) ومستويات الإنتاج. ومن المتوقع أن يزداد الفائض المجمع للحسابات الجارية الخارجية في هذه البلدان ليرتفع من ٧٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ١٢٠ مليار دولار في ٢٠١٠ ثم ١٥٠ مليار دولار في ٢٠١١. ومن المقدر أن يكون التحسن معادلاً لنحو ٥٠ مليار دولار أمريكي من عام ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١ في دول مجلس التعاون الخليجي وحدها.

ومن المرجح لإجمالي الناتج المحلي النفطي – الذي يتوقع أن يعادل ٣,٥-٤,٥% في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ – أن يظل دون مستوياته المسجلة قبل الأزمة. وإضافة إلى ذلك، يحقق الائتمان المحلي تحسناً بطيئاً وحسب ولا يزال الطلب

<sup>١</sup> منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تشمل البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP)؛ وبلدان (MENAP) المستوردة للنفط؛ وبلدان القوقاز وآسيا الوسطى (CCA).

الاستثماري محدودا، بالرغم من تحسن أوضاع التمويل الخارجي. ومن ثم، يظل نمو النشاط غير النفطي متواضعا عند مستوى ٣,٧٥-٤,٥%، مما يشير إلى حاجة معظم البلدان إلى الاحتفاظ بدعم السياسات حتى نهاية ٢٠١١.

وتهدف معظم البلدان التي يتوافر لديها الحيز المالي الكافي – لا سيما دول مجلس التعاون الخليجي، والجزائر وليبيا – إلى تعزيز دفعة التنشيط المالي في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. لكن البعض الآخر، ومنها المملكة العربية السعودية، يمر بارتفاع في معدل التضخم، مما يدعو إلى تخفيف الدفعة التنشيطية في عام ٢٠١١. ويتوافر لكل من إيران والسودان واليمن حيز مالي أضيق، وقد شرعت هذه البلدان بالفعل في ضبط أوضاع مالياتها العامة. ولا تزال السياسة النقدية محتفظة بطابعها التوسعي في معظم البلدان بغية إنعاش النمو في ائتمان القطاع الخاص، وإن كانت بعض البنوك المركزية قد بدأت توقف العمل بمنهج التيسير الكمي.

وعلى المدى المتوسط، سوف يتعين على البلدان المنتجة للنفط أن تعمل – بدرجات متفاوتة – على ضبط أوضاع المالية العامة للحفاظ على استمرارية استخدام الإيرادات المحققة من قطاع الهيدروكربونات، مع تشجيع التنوع الاقتصادي وإنشاء الوظائف. وتشمل التدابير الداعمة لهذه الأهداف إعادة توجيه الإنفاق نحو الاحتياجات الاجتماعية والإنمائية، وإعادة النظر في الدعم الراهن لأسعار الطاقة، وتنويع قاعدة الإيرادات.

ويتعين توجيه اهتمام مستمر لتطوير النظام المصرفي. فلا تزال نسبة القروض المتعثرة مرتفعة في عدد من البلدان، وثمة حاجة لتعزيز الأطر التنظيمية والعمل الرقابي تمشيا مع الجهود المبذولة عالميا لتخفيف الطابع الدوري في العمل التنظيمي، وتعزيز الاحتياطات الوقائية من السيولة ورأس المال، ومعالجة قضايا المؤسسات المؤثرة في النظام المالي، وتعزيز الممارسات المتبعة لتسوية أوضاع البنوك المتعثرة. ومن أمثلة التنفيذ الناجح لهذه السياسات الاحترازية الكلية المنهج المتبع في المملكة العربية السعودية لرصد مخصصات خسائر القروض على أساس معاكس للاتجاهات الدورية.

### **بلدان MENAP المستوردة للنفط: التكيف مع أنماط النمو العالمي الجديدة**

تمكنت بلدان MENAP المستوردة للنفط من تجاوز الركود العالمي بنجاح، وهي تقترب من مستوى النمو الاتجاهي طويل الأجل. ويُنتظر لمعظم البلدان أن تحقق نموا يتراوح بين ٣,٥ و ٥,٥% في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وقد أصيبت باكستان بفيضانات مدمرة خلال يوليو/أغسطس، مما سيتسبب في تأخير النمو هذا العام.

ولا تزال المنطقة قادرة على الصمود أيضا في مواجهة الاضطرابات التي لحقت مؤخرا بالأسواق المالية العالمية. ويواصل ائتمان القطاع الخاص تحسنه، وإن كانت البنوك في بعض البلدان لا تزال بحاجة لمعالجة نسب القروض المتعثرة المرتفعة.

وفي تحرك صائب على مستوى المنطقة، تعمل الحكومات على سحب تدابير التنشيط الاستثنائية خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، وتوجيه سياسة المالية العامة نحو مزيد من التخفيض للدين الحكومي.

وعلى مدار العقد القادم، سوف تحتاج بلدان المغرب والمشرق وحدها أن تنشئ أكثر من ١٨ مليون وظيفة جديدة لاستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل والتخلص من البطالة المزمنة والمرتفعة. ويتطلب ذلك معدل نمو بمتوسط سنوي يتجاوز ٦% — نظرا لضعف استجابة سوق العمل لتغيرات النمو — مقارنة بمتوسط ٤,٥% تم تحقيقها في العقد الماضي.

ويمثل تعزيز القدرة التنافسية المفتاح الموصل إلى تجاوز هذه التحديات. فينبغي أن تعمل الحكومات على تحسين مناخ الأعمال وتعزيز كفاءة أسواق العمل عن طريق تحسين محصلة العملية التعليمية والتأكد من توافق الأجور مع ظروف السوق. وإضافة إلى ذلك، ففي المنعطف الراهن الذي يتسم بتباطؤ النمو لدى الشركاء التجاريين التقليديين للمنطقة في أوروبا، ينبغي أن تنظر بلدان MENAP المستوردة للنفط إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة سريعة النمو ليس فقط كبلدان منافسة لها، وإنما أيضا كشركاء يمكن الاستفادة من التعاون معهم في كل حلقات سلاسل العرض العالمية.

### القوقاز وآسيا الوسطى: تحديات ما بعد الأزمة

يُتوقع أن يحقق النمو ارتدادا إيجابيا في معظم بلدان القوقاز وآسيا الوسطى ليصل إلى ٤-٦% في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، لكن الدخل المتاح للإنفاق سوف يستغرق وقتا حتى يعود إلى مستويات ما قبل الأزمة. ويُستثنى من ذلك كل من أوزبكستان وتركمانستان، حيث يتوقع أن يصل النمو إلى ١٠%، وعلى الجانب الآخر جمهورية قيرغيزستان التي أصيب النمو فيها بنكسة من جراء الصراع السياسي والعرقي في ربيع ٢٠١٠.

وتعمل معظم بلدان القوقاز وآسيا الوسطى على الخروج من مرحلة التنشيط المالي الاستثنائي في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. ومن المتوقع أن يساهم هذا التحرك في استعادة قدرة السياسات على مواجهة الصدمات المستقبلية في البلدان المستوردة للنفط والغاز. وينبغي ضبط أوضاع المالية العامة أيضا — لا سيما في أرمينيا وجورجيا — لمعالجة المستويات المرتفعة التي بلغت المديونية الخارجية وعجز الحساب الجاري، والتي يرجع جانب منها إلى السياسات المتخذة لمواجهة الأزمة. وتواصل تركمانستان وأوزبكستان تطبيق إجراءات التنشيط المالي في عام ٢٠١٠ رغم النمو القوي (والتضخم المرتفع بالفعل في أوزبكستان).

وتتسم السياسة النقدية بفعاليتها المحدودة في اقتصادات القوقاز وآسيا الوسطى، حسبما ثبت في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويرجع ذلك في الأساس إلى ضعف تطور الأسواق المالية وشيوع نظام الدولار. وهناك إصلاحات جارية في عدد من البلدان لتعزيز أدوات السياسة النقدية، وذلك بإقامة أسواق للأوراق المالية الحكومية على سبيل المثال. وينبغي أيضا إتاحة الفرصة لزيادة مرونة أسعار الصرف حتى يتسنى التحول عن دولاره الاقتصاد.

وهناك قطاعات مصرفية في عدد من بلدان القوقاز وآسيا الوسطى لم تتجاوز المرحلة الحرجة بعد. فالقروض المتعثرة مرتفعة أو متزايدة في كازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان. وتحتاج هذه البلدان إلى اعتماد استراتيجيات شاملة وشفافة لتسوية أوضاعها المصرفية واستعادة صحة القطاع المصرفي. وثمة حاجة أيضا إلى فرض الالتزام بمعايير أكثر صرامة لمنح القروض، حتى تتمكن من حماية جودة الأصول، الأمر الذي يُنتظر أن يتصافر مع استقرار الاقتصاد الكلي ليضع القطاعات المصرفية على مسار أكثر ثباتا.